

استنفار لبناني مع بدء العد العكسي لجلسة انتخاب الرئيس



بيروت - «الخليج» - وكالات

استنفّر فريقا الموالية والمعارضة في لبنان، أمس الأربعاء، لحشد التأييد لمرشحيهما رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية، والوزير السابق جهاد أزعور، مع بدء العد العكسي لجلسة انتخاب الرئيس الـ 12 المقررة يوم الأربعاء المقبل، وسط تكهنات بأن هذه الجلسة لن تنتج رئيساً بسبب عدم تمكن أي مرشح من تأمين النصاب أولاً وهو 86 نائباً، أو الفوز بـ 65 صوتاً في الدورة الثانية، إذا لم تتم مقاطعتها بالتزامن، مع تأكيد رئيس المجلس النيابي نبيه بري أنه سيصوت مع حلفائه لمصلحة فرنجية وليس بورقة بيضاء، في وقت رد الرئيس السابق ميشال عون على منتقدي زيارته لسوريا بالقول «نطمئن الغيارى الجدد على السيادة بأننا لن نكون من المفرطين بها يوماً»، في حين أكد المرصد الأوروبي أن العقوبات على حاكم المصرف المركزي رياض سلامة وشركائه ستأتي من الخارج وتحديداً من الأوروبيين.

وبينما تتسارع وتيرة اللقاءات والاتصالات قبيل جلسة الأربعاء المقبل، يترقب الجميع نتائج محطتين: الأولى زيارة عون

لسوريا، والثانية إطلالة فرنجية التلفزيونية في 11 من الشهر الحالي لمناسبة ذكرى اغتيال والده الوزير والنائب الراحل طوني فرنجية، وإمكانية أن يعلن الاستمرار في ترشحه أو حتى الانسحاب، وهذا أمر مستبعد، طالما أن الموالاتة تتمسك به وحظوظه لا تزال مرتفعة. لكن يبقى مصير الجلسة غير معلوم، وهناك سيناريوهات يتم تداولها، أولها، أن تحصل متغيرات خلال الفترة الفاصلة عن الجلسة تتيح انتخاب فرنجية، أو عدم انعقاد الجلسة بعد أن يقاطعها نواب الموالاتة، أو أن تنعقد ويصوت نواب الموالاتة بالورقة البيضاء في الجولة الأولى التي يتطلب الفوز فيها أكثرية الثلثين أي 86 نائباً وينسحبون في الجولة الثانية تماماً كما حصل في الجولات الـ 11 السابقة، وبالتالي يؤجل بري الجلسة ويضرب موعداً جديداً للجلسة الـ 13. ويرى مراقبون أن تكرار الفشل في انتخاب الرئيس سيمهد الطريق لطرح الخيار الرئاسي الثالث الذي يتمثل بالتوافق على اسم ثالث غير فرنجية وأزعور يحظى برضا معظم الأطراف، وهنا تطرح أسماء كل من الوزير السابق زياد بارود والنائب نعمت أفرام وقائد الجيش العماد جوزف عون.

من جهة أخرى، رد المكتب الإعلامي للرئيس السابق ميشال عون، في بيان، على التأويلات التي رافقت زيارة عون إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد بأنها تعطي مضامين كاذبة للزيارة، أقل ما يقال في بعضها إنها تندرج في إطار التخيلات وسوء النوايا، وعلى الرغم من صدور بيانين عن الجانبين اللبناني والسوري، يعلنان عن مضمون المحادثات وبُعداها الاستراتيجي في ضوء التطورات، فإن بعض الصحف استمرت في بث الأكاذيب عن «استدراج تدخل سوري»... و«إقحام الدولة السورية في الداخل اللبناني». وأوضح البيان أن يطمئن الغيارى الجدد على السيادة بأنه لن يكون يوماً من المفرطين بها وسيبقى مناضلاً في سبيل الحفاظ عليها. واعتبر أن الحملة المغرضة عن أحد أهداف الزيارة هو تعويم التيار الوطني الحر وتحصين الوزير باسيل ليست إلا إمعاناً في التضليل والإسفاف.

إلى ذلك، شدد المرصد الأوروبي للنزاهة في لبنان على أن جزءاً من الطبقة السياسية في لبنان تصرُّ على المضي بملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وكأن شيئاً لم يكن، فعوضاً على أن يصار إلى إقالته بعد صدور مذكرات التوقيف بحقه وتعيين بديل عنه، تتصرف السلطة وكأن شيئاً لم يكن. ولفت المرصد إلى أن «العقوبات على سلامة وشركائه» ستأتي من الخارج وتحديداً من الأوروبيين.